فى جلسة خاصة شارك فيها العديد من المسئولين

كشف حساب الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

نظمت اللجنة الوطنية الفرعية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته جلسة خاصة بعنوان "الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد : الممارسات الناجحة والتحديات" بحضور السيد الوزير حسن عبد الشافى أحمد رئيس هيئة الرقابة الإدارية رئيس الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف، والسيد المستشار أحمد سعيد خليل رئيس مجلس أمناء وحدة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية، والعديد من المسئولين المصريين والدوليين، حيث تهدف الجلسة إلى شرح حرص الدولة المصرية على تنفيذ بنود اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من خلال تبنى عدد من الأطر المؤسسية والتشريعية المختلفة، وذلك توافقاً مع المادة الخامسة من الاتفاقية والمعنية بوضع وترسيخ سياسات فعالة منسقة لمكافحة الفساد، حيث تمثل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد الإطار العام الحاكم لمكافحة الفساد فى مصر، وقد أطلقت مصر الإصدار الأول من الاستراتيجية ٢٠١٤–٢٠١٨، ثم الإصدار الثانى ٢٠١٩–٢٠٢٢.

وخلال الجلسة تم عرض التجربة المصرية فى مجال منع ومكافحة الفساد والتقدم المحرز فى تنفيذ الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩–٢٠٢٢، بحضور بعض أعضاء الأمانة الفنية للجنة الوطنية التنسيقية وممثلين عن هيئة الرقابة الإدارية ووزارة العدل ورئيس الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية، وتم استعراض بعرض الممارسات المحققة بكل هدف من الأهداف التسعة للاستراتيجية والتى يمكن تعميمها فى أى من الدول الأطراف.

وقام السيد أحمد نور، وكيل هيئة الرقابة الإدارية مدير الجلسة وبعض أعضاء الأمانة الفنية للجنة الوطنية التنسيقية بعرض منهجية عمل الاستراتيجية الوطنية وأبرز ما تم تحقيقه من الأهداف فى مجالات" تطوير جهاز إدارى كفء وفعّال، تقديم خدمات عامة ذات جودة عالية، تفعيل آليات الشفافية والنزاهة بالوحدات الحكومية، دعم جهات إنفاذ القانون للوقاية من الفساد ومكافحته، زيادة الوعى المجتمعى بأهمية الوقاية من الفساد ومكافحته، تفعيل التعاون الدولى والإقليمى فى منع ومكافحة الفساد".

كما قام القاضى محمود بدران من وزارة العدل المصرية بعرض أبرز ما تحقق تنفيذه من تطوير البنية التشريعية الداعمة لمكافحة الفساد، تحديث الإجراءات القضائية تحقيقاً للعدالة الناجزة.

وتم عرض جهود هيئة الرقابة الإدارية فى مجال إطلاق حملات التوعية المجتمعية من مخاطر الفساد والتى كان آخرها حملة بعنوان "يا ترى مين الكسبان" والتى يتم عرضها بقاعات المؤتمر وأيضا إعداد مؤشر وطنى لإدراك ومكافحة الفساد.

كما قام الدكتور طلعت عبدالقوى، رئيس الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية بعرض أبرز الممارسات المحققة من الهدف التاسع المتعلق بمشاركة منظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص فى منع الفساد والوقاية منه.

كلمة الوفد المصرى أمام مجموعة استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

ميثاق أخلاقى للمجتمع الجامعى

دعت مصر خلال كلمتها فى اجتماع مجموعة استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلى ضرورة ترشيد إصدار القرارات الصادرة من المؤتمر أملاً فى الانطلاق إلى مرحلة جديدة .. وقال مندوب مصر:

بداية أعرب للسيد رئيس المؤتمر وللأمانة عن وافر التقدير على الجهد المبذول، متمنياً لكل الدول الأطراف التوفيق واستكمال فعاليات المؤتمر بنجاح.

السيد الرئيس لقد استثمرت مصر آلية الاستعراض و اعتبرتها فرصة وحافزاً وتحدياً لاستكمال منظومة مكافحة الفساد.

ففى مجال التدابير الوقائية تم تضمين الدستور فرعاً خاصاً بالجهات الرقابية واستقلالها ، وتم إخطار الأمم المتحدة بأن هيئة الرقابة الإدارية هى الجهة المعنية بتطبيق المادتين ٦ ، ٣٦ من الاتفاقية ، وأطلقنا المرحلة الثانية من الإستراتيجية عام ٢٠١٩ والتى حققت نجاحاً جاوز ٨٥٪ من المستهدفات المرجوة بنهاية عامها الثانى ، كما أصدرنا العديد من مدونات السلوك أحدثها الميثاق الأخلاقى للمجتمع الجامعى وجارى إصدار مدونة سلوك للمجتمع الرياضى ، وفعلنا منظومة مميكنة لتنفيذ الموازنة العامة للدولة وخطة للمشتريات الحكومية ونشرهما عبر الوسائط الإلكترونية ، كما نفذنا حملات إعلامية لتوعية المواطنين واكب أحدثها احتفالنا باليوم العالمى لمكافحة الفساد ٢٠٢١ تحت شعار «مين الكسبان»، وقمنا بعمل نموذج فريد لمحاكاة مؤتمر الدول الأطراف نفذه طلبة الجامعات خلال نوفمبر ٢٠٢١.

وفى مجال التجريم وإنفاذ القانون فرغم ثراء قاعدتنا التشريعية حرصنا على التوافق مع الاتفاقيات الدولية ، فأصدرنا تشريعات للخدمة المدنية ولتنظيم التعاقدات الحكومية ولممارسة العمل الأهلى وللاستثمار وللرياضة ، وعدلنا بعض التشريعات أبرزها قوانين العقوبات والإجراءات الجنائية ومكافحة غسل الأموال والكسب غير المشروع وقانون هيئة الرقابة الإدارية بإضافة جرائم أخرى لاختصاصها وإنشاء الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد.

أما فى مجال التعاون الدولى فبدورتى الاستعراض، قامت مصر باستعراض أربع دول ، وتم استعراض تقريريها بالدورتين ، وتم استعراض جهود مكافحة غسل الأموال فى إطار عضويتنا فى مجموعة العمل المالى لشمال أفريقيا والشرق الأوسط – مينا فاتف – ، وإستضفنا المنتدى الأفريقى الأول لمكافحة الفساد ، وانضممنا للعديد من الشبكات والاتفاقيات الإقليمية والدولية.

أما فى مجال استرداد الموجودات فأنشأنا اللجنة القومية لاسترداد الأموال والأصول والموجودات، والتزمت النيابة العامة بتنفيذ كافة طلبات المساعدة القضائية استناداً إلى الإتفاقية الأممية، واعتمدت وحدة مكافحة غسل الأموال تبادل المعلومات تلقائياً مع الوحدات النظيرة فى إطار عضويتها بمجموعة اجمونت.

وختاماً سيدى الرئيس: ندعو الدول إلى النظر فى ترشيد إصدار القرارات أملاً فى التركيز على نهو دورة الاستعراض الثانية والمؤجلة ليونيو ٢٠٢٤ ليتسنى الانطلاق إلى مرحلة جديدة، وفى هذا الصدد لزم التنويه إلى أن جملة قرارات المؤتمر بلغت (٦١) قراراً، بما يجاوز عدد مواد الاتفاقية بالفصول محل الاستعراض، وأتمنى لحضراتكم جميعاً قضاء وقت ممتع بمدينة السلام شرم الشيخ.

وأشكر سيادتكم جميعاً على حسن الاستماع

فيلم عن جهود وزارة العدل المصرية فى تنفيذ منظومة التقاضى الإلكترونى بالمحاكم الاقتصادية
https://aca.gov.eg/News/2008.aspx